التوسع العمراني لمدينة المجر الكبير

أ.م.د. محمد عرب الموسوي
كلية التربية الاساسية /جامعة ميسان

أ.م.د. طه مصحب حسين الخزرجي
كلية التربية/جامعة سامراء

المستخلص:

زاد اهتمام الجغرافيين وغيرهم على حد سواء بالمدينة لكونها نتاج الإنسان وعصارة تفكيره وتطوره الحضاري ، وقد شرعت الدراسة بالدخول الى المدينة عبر دراسة تركيبها الداخلي والخروج منها بتأثير المناطق المجاورة ، وإذا كان الاهتمام ينصب على استعمالات الأرض في المقام الأول كوظائف تقدم لسكان المدينة وسكان المناطق المجاورة ، فان من الضروري بمكان ان نفهم كيف وصلت المدينة الى هذا التوسع العمراني لتتطور معها تلك الاستعمالات ، فالتوسع العمراني لايحدث الا وفق متطلبات وحاجات تدعوا أليه وبمستويات تتناسب مع زيادة السكان وتطور الوظائف فيها ، وقد تطورت الوظائف بمدينة المجر الكبير، لتصل الى المستوى الذي لايمكن ان يحدث الا بتفاعل مجموعة من العناصر المشتركة توحدت لترسم صورة المدينة بكل أبعادها السكانية والعمرانية كونت نسيجا متناغما محليا ذا خصوصية واضحة.

تهدف الدراسة الى معرفة ظاهرة التوسع العمراني لمدينة المجر الكبير وتبيان اتجاهات هذا التوسع والعوامل المؤثرة في زيادة مساحة المدينة ومن ثم الاطلاع على التأثيرات التي يحدثها التوسع على المدينة وماجاورها.

Abstract

The city is a complex entity in which life revolves around. The interest of both geographers and others has increased because it is the product of man, the genius of his thinking, his civilized development, and the center of his creativity. The study began to enter the city by studying its internal structure and exiting the influence of neighboring areas. On the uses of the land in the first place as functions for the residents of the city and the residents of the neighboring areas, it is necessary to understand how the city reached this urban expansion to develop with those uses, urbanization does not occur only according to the requirements and needs call me The city of AL majar Alkabeer has a historical dimension, in which the development of jobs to reach this level, which can not happen only by the interaction of a group of common elements united to draw the image of the city in all its dimen

The study aimed to know the phenomenon of urban expansion of the city of Greater Al majar Alkabeer and to indicate the trends of this expansion and factors affecting the increase of the city and then see the effects of expansion on the city and its area

المقدمة:

يرتبط التوسع العمراني باقامة المزيد من الوحدات السكنية والمنشات الخدمية والصناعية داخل المدينة او في المناطق المحيطة بها، كما له علاقة وثيقة بزيادة عدد السكان، ففي الاونة الاخيرة ازدادت الكثافة السكانية مما اثر ذلك في الحاجة الى انشاء المزيد من التجمعات السكانية، واحيانا يكون التوسع العمراني عشوائيا واحيانا مخطط له، الا انه كثيرا ما يؤثر على الاراضي الزراعية ، لاسيما اذا كان ذلك التوسع باتجاه هذه الاراضي مما يلزم الدولة باصدار قوانين او تفعيلها بالحد من هذه الظاهرة باتجاه المناطق الزراعية.

مشكلة البحث: تتمحور المشكلة في التساؤل الاتي:

ماسبب التوسع العمراني لمدينة المجر الكبير ، وما هي انعكاسات هذا التوسع على المدينة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

الفرضيات: يمكن اعتماد عدة فرضيات لحل مشكلة البحث ممثلة بالاتي:

١-هناك علاقة بين التوسع العمراني وزيادة عدد السكان.

٢-يعزى سبب التوسع العمراني الى توزيع قطع الأراضي على المواطنين.

٣-هناك علاقة بين التوسع العمراني وظهور محاور تشجع علية.

٤-توجد علاقة بين التوسع العمراني وارتفاع دخل الفرد.

اهميته: أما أهمية البحث فهي تحاول أن تجعل من مدينة المجر الكبير عبر دراسة توسعها العمراني والعوامل المؤثرة فيه منطلقا في حل المشاكل الناتجة عن هذا التوسع ، ومن ثم أيجاد البدائل المناسبة لذلك التوسع بغية الحد من هذه الظاهرة.

اهدافه: تتمثل في دراسة ظاهرة التوسع العمراني لمدينة المجر الكبير ومعرفة اتجاهات هذا التوسع وماهية العوامل المؤثرة في زيادة مساحة المدينة ومن ثم بيان التأثيرات التي يحدثها التوسع على المدينة وماجاورها.

حدوده: الحدود المكانية : تمثلت بمدينة المجر الكبير ، التي تقع فلكيا بين دائرتي عرض ٣١،١٥° ٣١،٤٥° شمالا وبين خطي طول ٤٧ ، ١٦ ° - ٤٧، ١٥° شرقا، خريطة (١) وهي بهذا تقع المدينة جغرافيا في الركن الجنوبي الشرقي من السهل الرسوبي ، وجنوب شرق العراق ، آذ يحدها من الشمال مركز قضاء العمارة في حين يحاذيها من الشرق كل من قضائي الكحلاء وقلعة صالح ، ومن الغرب قضاء الميمونة والسلام ، ومن الجنوب تجاورها ناحية العدل، وهي بهذا تحاذي كافة أقضية محافظة ميسان باستثناء قضاء علي الغربي وقد قسمت المدينة أداريا الى ٢٧ حيا سكنيا.

خريطة (١) موقع مدينة المجر من محافظة ميسان

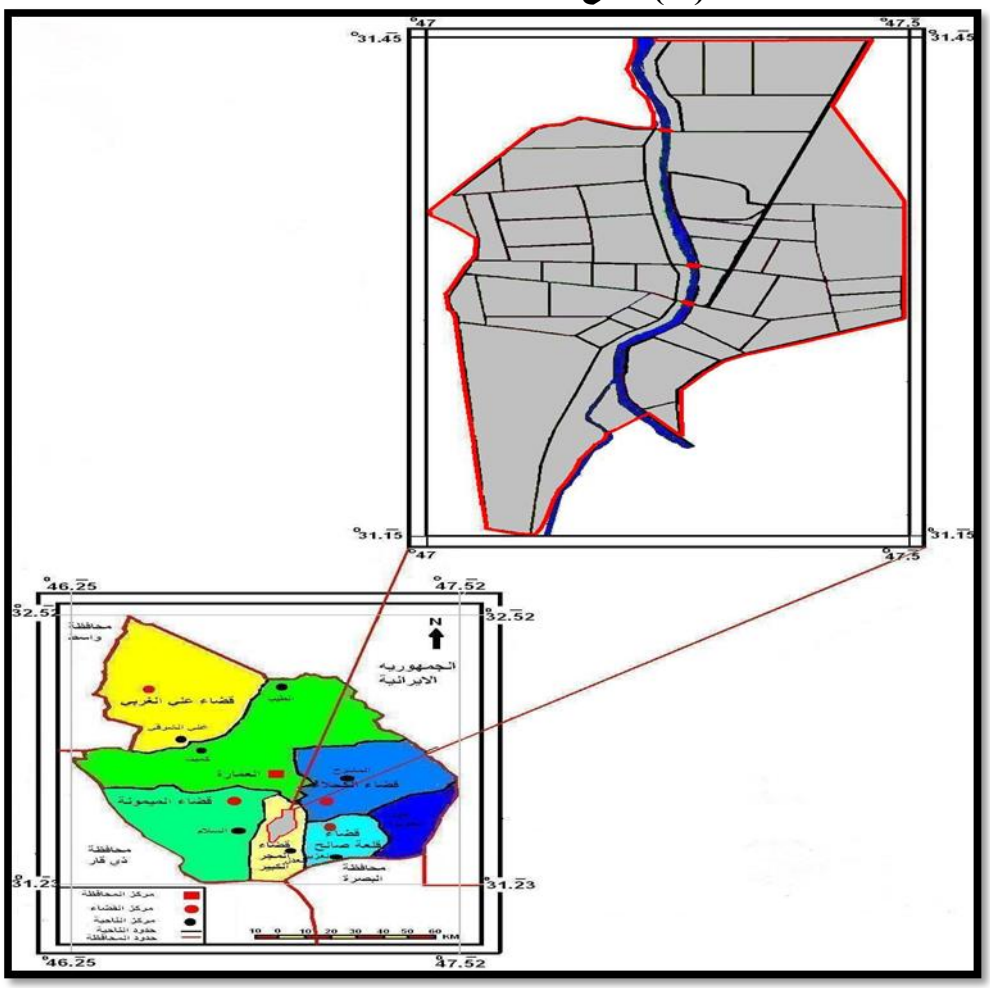

المصدر:مديرية التخطيط العمراني في محافظة ميسان

منهجيته :

اعتمد الباحثان على المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتتبعها، فضلا عن استخدام المنهج الكمي الذي اعتمد على عملية تحليل البيانات الاحصائية.

أولا: مفهوم التوسع العمراني:

أن المدينة كيان متغير غير ثابت وذات خصائص تتصف بالتوسع ، وهذا التوسع يحدث في هيكلها العمراني ، لذلك استعمل الباحثان مفهوم التوسع العمراني للتعبير عن المتغيرات التي تحصل في النسيج العمراني للمدينة عبر العصور المختلفة ، ويقاس التوسع العمراني للمدينة عن طريق التغير المساحي بين فترتين زمنيتين وذلك بالمقارنة بين مساحة المدينة الحالية وما كانت علية في السابق ، ونرى ذلك التغير باجلى صوره في إطراف المدينة على شكل توسع مشتت(scattered) أو ممتد على شكل أشرطة (strungout) مجاور للاستعمالات الزراعية(Agricultural)[١]. لاشك أن اتساع المدينة له مزايا وعيوب ، فمن عيوبه التجاوز على استعمالات الأرض الزراعية والبساتين المحيطة بالمدينة ، مما يؤدي إلى إيجاد خلل في التوازن البيئي ، وتعاني هذه المشكلة المقاطعات المحاذية لنهر دجلة في العراق ، والزحف العمراني باتجاه الطرق الرئيسية وزيادة الطلب بإنشاء معابر مشاة عبر الطرق السريعة للتقليل أو الحد من وقوع الحوادث المرورية ، فضلا عن الامتداد او التوسع الافقي للمدينة الذي تترتب علية المزيد من التكاليف وغيرها ، أما مزايا التوسع العمراني فهي الابتعاد عن مركز المدينة والتخلص من الازدحام ، كما أن الابتعاد عن المركز يساعد في التقليل من الضوضاء والتلوث والسكن في بيئة صحية وغيرها من المزايا[٢].

وقد وردت العديد من التعاريف التي توضح مفهوم التوسع العمراني فقد عرفه بالامتداد(Extention) هو عملية زحف النسيج العمراني خارج المدينة سواء كان أفقيا أو عموديا بطريقة عقلانية أو عشوائية ، او هو عبارة عن تجزيئات لأشكال عمرانية ذات هندسة منتظمة أو شبه منتظمة مشكلة تجمع عمراني متجانس[٣]. ومنهم من عرفه هو انتشار منظم أو عفوي لأبنية أضافية (سكنية أو صناعية) في نسيج مديني يحتوي على ثغرات غير متواصلة ، أو استبدال عمارات قليلة الارتفاع بأبنية عالية مما يزيد في مساحة الأراضي المتوفرة[٤]. وعرف هربر وكوتمان (Herper and cottman) عملية التوسع العمراني بالانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعة للمدينة ، إي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره (sprawl) دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية[٥]. كما عرف الدكتور عبد الرزاق عباس هذا المفهوم ليشمل ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة وتوسع حجوم تلك المدن من جهة أخرى ولاسيما المدن الكبيرة ، وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي ومخطط[٦].

ثانيا: محددات التوسع العمراني:

توجد هنالك محددات أو عوائق تحد من التوسع العمراني للمدينة ، وان تأثيراتها تختلف تبعا لنوعية المحدد والبعد التاريخي له وموقعة من المدينة[٧] وبتتبعنا لمراحل نمو مدينة المجر الكبير ، نلاحظ أن هنالك محددات طبيعية وبشرية حالت دون توسعها في جهات معينة ، وكان لها الدور الكبير والمؤثر في امتداداتها العمرانية.

١ـ المحددات الطبيعية:

ليس للإنسان دورا مباشر في وجود تلك المحددات وهي محددات موجودة على سطح الأرض[٨]. حيث يوجد بعض تلك المحددات في مدينة المجر الكبير والمتمثلة بالأنهر الداخلية وطبيعة التربة.

الأنهار الداخلية:

تلعب الأنهار الداخلية دورا بارزا في الحد من التوسع العمراني لمدينة المجر الكبير قديما ، والمتمثل بنهر المجر الكبير وفروعه (العدل والوادية) ، وكان النهر المصدر الرئيسي للمياه في منطقة الدراسة ، فقد أضفى وجودة صفة الامتداد الطولي للمدينة بمحاذاة النهر من الجنوب نحو الشمال في مراحل نموها الأولية ، ولكن هذا المحدد تراجع تأثيره بعد بناء أول جسر حديدي بعدما كانت وسيلة العبور الوحيدة (الطبكة) ، وكانت سنة الافتتاح ١٩٥٩، إضافة الى ظهور أول تصميم أساسي للمدينة عام ١٩٧٣ ، الأمر الذي جعل المدينة تمتد باتجاه الشرق والغرب وازدادت مساحة المدينة من (٤٠٠٠دونم) عام ١٩٧٧ ، الى (٧٢٨٤دونم) عام ٢٠١٢[٩]، وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن توسع المدينة باتجاه الشمال والجنوب كان اكبر من توسعها باتجاه الشرق والغرب.

ب- طبيعة التربة:

للتربة تأثير واضح في شكل التوسع العمراني واتجاهاته ، ويتمثل تأثير التربة من خلال نسجتها وتركيبها الفيزياوي ومستوى المياه الجوفية فيها ، وهذا ينطبق على تربة منطقة الدراسة ، التي تنقسم الى نوعين هما، النوع الأول: تربة كتوف الأنهار وتشغل هذه التربة النطاق الضيق الذي يمتد باتجاه شمالي – جنوبي منطقة الدراسة وعلى امتداد نهر المجر الكبير ، وتغطي مساحة تصل الى (١٠٠٣٦ دونم) ، وتمتاز هذه التربة بارتفاعها عن الأراضي المجاورة ، وانخفاض الماء الجوفي فيها والذي يتمثل بإيصالها المائي المتوسط البطيء [١٠]. كل ذلك قد شجع على الاستقرار البشري في تلك المناطق . أما النوع الثاني من الترب فهي ترب أحواض الأنهار ويظهر هذا النوع من الترب خلف تربة كتوف الأنهار[١١]، ويظهر التوزيع الجغرافي لهذا النوع من الترب في مقاطعات (المبروكة والكشاشية و العيداوية) ، وتمتاز بأنها اقل ارتفاعا من التربة الأولى ، وتمتاز أيضا بارتفاع مستوى المياه الجوفية فيها[١٢]. وهذا لايشجع على الاستقرار في تلك المناطق نظريا ، الا ان حقيقة الأمر غير ذلك وهو مخالف لكل قواعد وقوانين الاستقرار الا ان الحاجة الى أراضي للسكن أدت الى الاستقرار في تلك المناطق معرضة البناء الى التصدع والتشقق وارتفاع نسبة الأملاح في الجدران والرطوبة فيها.

٢ـ المحددات المصطنعة:

يكون للإنسان دخل في وجود مثل هذه المحددات وهي موجودة على سطح الأرض[١٣]. اما في منطقة الدراسة فهي تتمثل بالأراضي الزراعية والمؤسسات الصناعية.

الأراضي الزراعية:

تعد الأراضي الزراعية من محددات التوسع العمراني في المدينة ، ذلك أن طبيعة الأراضي الزراعية تخضع الى جملة من القوانين التي تمنع التجاوز عليها ألا وفق ضوابط معينة لكي يتم من خلالها تحويل جنس الأراضي ، وبذلك فان عملية الزحف كانت بطيئة نسبيا ولكنها مؤثرة في ذات الوقت ، حيث أن هذه الأراضي توزعت في المنطقة الأولى البستان الذي يفصل محلة البدراوي عن محلة الإخلاص وأن هذه المنطقة كانت داخل النطاق العمراني للمدينة أدت الى عدم ملئ الفراغات ، والمنطقة الثانية هي المبروكة و العيداوية ومنطقة طريق (المجر الكبير- العدل) ، وقد قامت البلدية بفرز مساحة بلغت (٣٢٢٦) دونم عام ٢٠١٢ أي ما يعادل (٢٦٨٠٠) قطعة سكنية وقد احتلت الأراضي الزراعية داخل التصميم الأساسي للمدينة حوالي (٣٢٧٣) دونم[١٤]. ويرى الباحثان ان الأراضي الزراعية سواء كانت داخل المدينة او محاذية لها تعد محددا للتوسع العمراني بسبب عامل البطيء في التجاوز عليها وتجعل من المدينة تأخذ أشكالا للتوسع.

ب- المؤسسات الصناعية:

توجد في مدينة المجر الكبير بعض المؤسسات الصناعية الكبيرة التي احتلت عند بداية إنشائها مواقع هامشية من المدينة ، ألا أن توسع المدينة جعل هذه المؤسسات تتواجد بالقرب منها وأثرت في توسعها وأصبحت محددا له مما أعاق على المدينة أن تأخذ امتدادا طبيعيا في التوسع ، وعندما نتحدث عن تلك المؤسسات يبرز في مقدمتها (مصنع قصب السكر) والذي تبلغ مساحته حوالي (٦٠٠٠م٢) والمزارع وقنوات الري التابعة له التي تبلغ مساحتها(٤٢٠٠٠دونم)[١٥] خريطة (٢) ، أما معامل الثلج فهي موزعة في عدة أماكن من المدينة ، ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث تبين أن هناك ثلاثة معامل في محلة البدراوي وتشغل مساحة (٢٨٠٠م٢) ومعملان في حي العدل وتبلغ مساحتها(١٨٣٠م٢)، وكذلك معمل كاشي الحسنين والذي تبلغ مساحته(٨٠٠م٢)، وعدد من المطاحن في حي العدل والتي تبلغ مساحتها(١٤٢٠) ، ومعمل الغاز في حي العدل أيضا والذي تبلغ مساحته(١٠٠٠٠م٢) ، ويبلغ مساحة مجموع هذه المؤسسات(٢٦٣٥٠م٢) ، جدول(١).

جدول(١) الاستعمالات الصناعية في مدينة المجر الكبير لعام ٢٠١٧

نوع الاستعمال	الموقع	المساحة/م٢
معمل قصب السكر	قرية السكر	٦٠٠٠
معمل الثلج	عموم المدينة	٤٦٣٠
معمل بلاط الحسنين	البدراوي	٨٠٠
المنطقة الصناعية	الجمهورية	٣٥٠٠
المطاحن	حي العدل	١٤٢٠
معمل الغاز	حي العدل	١٠٠٠٠
المجموع	-	٢٦٣٥٠

المصدر: ١- مديرية بلدية قضاء المجر الكبير ، قسم الأملاك ، معلومات غير مشورة ، ٢٠١٧.
٢-الدراسة الميدانية.

خريطة(٢) توضح محددات التوسع العمراني في مدينة المجر الكبير

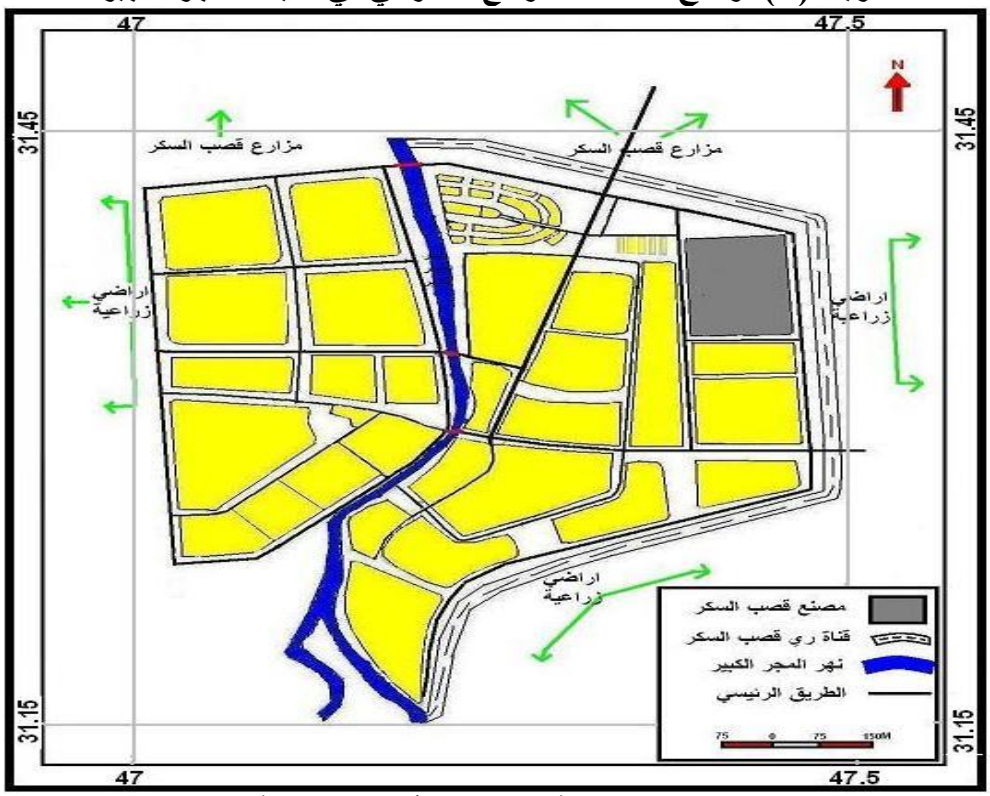

المصدر :من عمل الباحثان اعتمادا على،خريطة التصميم الأساسي لمدينة المجر الكبير،١٩٩٠.

ثالثا:عوامل التوسع العمراني:

تتضافر عدة عوامل في إيصال المدينة الى مستوى معين من التوسع العمراني في مرحلة من مراحلها ، لأنه عملية التوسع العمراني للمدينة هي عملية ديناميكية تأخذ أبعادا معينة تعمل على تشكيل الصورة النهائية للمدينة ، وهذه العوامل تقسم الى قسمين عوامل طبيعية وأخرى بشرية.

١ـ العوامل الطبيعية:

أـ مظاهر السطح والجيولوجيا والتربة:

تكتسب البنية التضاريسية أهمية بالغة في جل الدراسات ، فهي أما عاملا مساعدا للنشاط البشري وامتداد للتعمير أو عاملا طاردا وحاجزا في وجه التعمير[١٦] وسطح أي منطقة يعد انعكاسا لظروف تكوينها الجيولوجي ، آذ تعد تربة منطقة الدراسة من الترب الرسوبية ، لأنها تكونت من رواسب حديثة جلبتها بصورة رئيسية مياه نهر دجلة وتتكون بشكل عام من الرمال والغرين والأطيان أدت الى تكوين تربة ناعمة النسيج وثقيلة ، وقد اثر ذلك على سطح المدينة إذ أن ارض منطقة الدراسة ذات ارتفاع قليل لايزيد في أعلى نقطة على(٦,٩م) فوق مستوى سطح البحر في حين يصل في اوطاء أجزائه الى (٢م) فوق مستوى سطح البحر وهذا الاختلاف أدى الى تباين في توزيع السكان ، حيث تنتشر أعلى الكثافات في المناطق المرتفعة وتقل في المناطق المنخفضة[١٧]. وخلاصة القول أن انبساط السطح في منطقة الدراسة ساهم وبشكل كبير في عملية التوسع العمراني وباتجاهات مختلفة.

بـ الموارد المائية:

تؤدي الأنهار دورا مهما في خلق تجمعات سكانية كثيفة ، وبخاصة في المناطق التي تفتقر الى الأمطار الكافية بحيث لاتستطيع سد حاجتها مما يضطر السكان الى التجمع حول الأنهار لسد حاجاته اليومية ، وتبرز هذه الظاهرة في العراق بشكل عام اذ يتجمع السكان حول نهري دجلة والفرات[١٨]. اما منطقة الدراسة فقد كانت الموارد المائية فيها سببا رئيسيا في نموها وتطورها العمراني حتى أصبحت بالشكل الحالي ، حيث نجد اعلى الكثافات السكانية في الوحدات الإدارية الواقعة قرب نهر المجر الكبير وهذه الوحدات

هي(من الشرق القرية وحي البدراوي وحي السراي وحي الصدرين وقرية السكر ووحدات اخرى مقترحة.اما من الغرب حي الصناعة وحي الزهراء وحي المعلمين القديم وحي الجمعيات ومنطقة اليرموك ومنطقة العيداوية) فيأخذ التوسع العمراني شكلا خطيا يمتد بموازاة النهر.

ج- المناخ:

له تأثيرا مباشرا وغير مباشر في توزيع السكان ، إذ يؤثر بصورة مباشرة في الإنسان وفعالية ونشاطه، أما تأثيره الغير مباشر فيكون من خلال تأثيره في التربة والحياة النباتية وطبيعة استغلالها[١٩] أما مناخ منطقة الدراسة فيتسم بالتطرف الشديد في درجات الحرارة وتذبذب الأمطار ، كل ذلك قد أثر في الماضي بحياة السكان ولايزال وفي مختلف النشاطات الاقتصادية لاسيما السكن ، فقد جرت عملية التكيف في طريقة تصميم الوحدات السكنية من حيث تقاربها مع الوحدات الأخرى وفي مادة بنائها والاقتراب من مصادر المياه(نهر المجر الكبير) لتلبية احتياجاتهم منها لتخفيف درجات الحرارة صيفا ، وفي الحقيقة أن الإنسان في الوقت الحاضر أمام مواجهة مع الظروف المناخية المحلية فالمدينة تتصف بارتفاع درجات الحرارة صيفا وكما هو واضح في جدول(٢).

بلغ معدل درجات الحرارة العظمى (٣١,٥مْ) وقد سجلت أعلى درجات حرارة في حزيران وتموز وأب وأيلول حيث وصلت معدلاتها في الشهر الأربعة فوق (٤٥مْ) للمدة من ١٩٧١-٢٠٠٠. أما فيما يتعلق بالأمطار فتمتاز بقلتها وتذبذبها حيث بلغ معدل كمية الأمطار السنوي في المدة نفسها (١٦٩,١ملم) وهي قليلة نسبيا[٢٠].

جدول(٢) يبين المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة الشهرية والأمطار في قضاء المجر الكبير من (١٩٩٠-٢٠١٥)

الأشهر	الحرارة(مْ)			مجموع الأمطار ملم/شهر
	الصغرى	العظمى	المعدل	
كانون الثاني	٥,٧	١٦,٩	١١,٣	٣٦,١
شباط	٧,٦	١٩,٨	١٣,٧	٢٩,٣
آذار	١١,٦	٢٤,٤	١٨	١٩,٩
نيسان	١٦,٣	٢٩,٥	٢٢,٩	١٨,٢
مايس	٢٢,٤	٣٧,٣	٢٩,٨٥	٧,٥
حزيران	٢٥,٦	٤٢,٧	٣٤,١٥	صفر
تموز	٢٧,٢	٤٤,٩	٣٦,٥	صفر
أب	٢٥,٨	٤٤,٥	٣٥,١٥	صفر
أيلول	٢٢,٥	٤١,٣	٣١,٩	صفر
تشرين الأول	١٧,١	٣٤,٦	٢٥,٨٥	٤,٢
تشرين الثاني	١٠,٩	٢٥,٢	١٨,٥	١٧,٧
كانون الأول	٦,٣	١٧,٣	١١,٨	٣٦,٢
المعدل السنوي	١٧,١	٣١,٥	٢٤,١	١٦٩,١

المصدر:- الهيئة العامة للانواء الجوية العراقية ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، ١٩٩٠-٢٠١٥ .

٢-٢العوامل الاجتماعية:

أ-المتغيرات السكانية:

هي المتغيرات التي تطرأ على سكان المدينة سواء في نموهم او في توزيعهم ، ويعد السكان من العوامل الرئيسية المؤثرة في توسع المدينة ، وتكمن أهمية دراسة المتغيرات السكانية كون الإنسان هو الغاية والوسيلة في اي عملية تخطيطه تجري في المدينة[٢١].

ب- النمو السكاني:

يعرف النمو السكاني لمجتمع ما من خلال زيادة المعدلات الكلية للسكان ، والتي تستمد مؤشراتها من مصدرين هما الزيادة الطبيعية الفرق بين(الولادات والوفيات) والزيادة الحركية(الهجرة) الصافية[٢٢] ، وهذا يمكن أن ينطبق على مدينة المجر الكبير ، إذ تشير الإحصاءات أن المدينة شهدت زيادة في أعداد سكانها بصورة متواصلة للمدة(١٩٧٧-٢٠١٧) جدول (٣) ، فقد ازداد سكان المدينة للمدة (١٩٧٧-١٩٨٧) الى (٢٠٧٢١نسمة) ، وبمعدل نمو سنوي (٧,٤%) وهو أكثر من معدل محافظة ميسان والذي بلغ (٢,٧%) وكان نصيب الهجرة الى المدينة (٤٦٥١نسمة) في نمو السكان ، والسبب في ذلك هو توقيع صناعات الورق والمشروبات الغازية وإنشاء مصنع السكر فيها ، حيث وفر العديد من فرص العمل ، مما أدى الى هجرة الأيدي العاملة الى المدينة ، أما في المدة (١٩٨٧-١٩٩٧) فقد بلغت الزيادة المطلقة (١٣١٦٢نسمة) وبمعدل نمو سنوي بلغ (٢,٩%) وبهجرة سالبة بلغ مقدارها (-٢٤٩١نسمة) ، وهو أكثر بقليل من معدل نمو المحافظة البالغ (٢,٧%) ، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المدينة ، في حين ان المدة (١٩٩٧-٢٠٠٧) بلغ معدل الزيادة المطلقة (١٤٤٠٢نسمة) ، وبمعدل نمو سنوي (٢,٤%) ، وهو اقل من معدل نمو المحافظة (٢,٦%) ، أما في المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) فقد بلغت الزيادة المطلقة (٥٠٢٣نسمة) وبمعدل نمو بلغ(٢,٤%) وهو اقل بنسبة قليلة من معدل نمو المحافظة (٢,٦) ، وبهجرة صافية بلغت (٥٥٠نسمة) ، بسبب توفر فرص العمل في المدينة أما في المدة الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٧) ، فتشير التوقعات الى ان سكان مدينة المجر الكبير ، بلغ (١٠٠٠٠٠نسمة) وبزيادة مطلقة بلغت (٢٦٨٦٠نسمة) وبمعدل نمو سنوي بلغ(٣,١) وهو اقل من معدل النمو في المحافظة الذي يبلغ (٤,٢) اما معدل الهجرة فقد بلغ (١٥٠٠نسمة) ، وكان معظمهم من العوائل العائدة من خارج القطر الى مدينة المجر الكبير بعد تحسن الوضع الأمني والاقتصادي فيها.

جدول(٣) تطور حجم السكان لمدينة المجر الكبير ومحافظة ميسان (١٩٧٧-٢٠١٧)

السنة	سكان المدينة	معدل النمو السنوي%	سكان المحافظة	معدل النمو السنوي%	نسبة مساهمة الهجرة بالزيادة السكانية
١٩٧٧	١٩٨٣٢	------	٣٧٢٥٧٥	------	------
١٩٨٧	٤٠٥٥٣	٧,٤	٤٨٧٤٤٨	٢,٧	٤٦٥١-
١٩٩٧	٥٣٧١٥	٢,٩	٦٣٧١٢٦	٢,٧	٢٤٩١
٢٠٠٧	٦٨١١٧	٢,٤	٨٢٤١٤٧	٢,٦	٥٥٠
٢٠١٠	٧٣١٤٠	٢,٤	٩٠٠٥٠٠	٢,٦	------
٢٠١٧	١٠٠٠٠٠	٥,٢	١٠٠٠٠٠٠	٦,٤	١٥٠٠

المصدر:- من عمل الباحث اعتمادا على. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج تعداد السكان لعام(١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧) والتقدرات لعام (٢٠٠٧-٢٠١٠، ٢٠١٧).

ج- توزيع السكان:

شهدت المدينة زيادة في أعداد السكان ، وبالتالي انعكس على زيادة المحلات السكنية والمساحة التي تشغلها ، حيث حدثت في المدينة مجموعة من المتغيرات في استعمالات الأرض خلال المدة من(١٩٦٨-٢٠١٧) ، جدول(٤) ، فالمدينة التي شغلت ٧محلات سكنية في عام ١٩٦٨ وضمت سكانا بلغ (١٠٠٠٠نسمة) ، ومساحة بالغة (٢٦٤٣دونم) ، ومع حالات التطور والحركة الاقتصادية ازدادت عدد المحلات السكنية لتصل الى ١٢محلة سكنية عام ١٩٧٧وبلغ عدد السكان (١٩٨٣٢نسمة) ، واستحدثت(٥)

محلات سكنية ، ثم بعد ذلك تطورت عمليات التوسع العمراني في المدينة باستحداث (١٥) محلة سكنية ، حتى بلغ عدد المحلات السكنية (٢٧محلة) في سنة ٢٠١٣، وقدر عدد السكان أكثر من ١٠٠٠٠٠نسمة.

جدول(٤) عدد المحلات السكنية وعدد السكان والمساحة في مدينة المجر الكبير من (١٩٦٨-٢٠١٧)

السنة	عدد السكان	عدد المحلات السكنية	المساحة/دونم
١٩٦٨	١٠٠٠٠	٧	٢٦٤٣
١٩٧٧	١٩٨٣٢	١٢	٤٠٠٠
٢٠١٧	١٠٠٠٠٠	٢٧	٧٢٨٤

المصدر:- من عمل الباحثان اعتمادا على. .مديرية بلدية المجر الكبير، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧.

الدراسة الميدانية

٣- عامل النقل:

ان أنماط شبكة شوارع المدينة وطرقها السريعة هي العنصر الأساسي للتجمع الحضري ، وهي تشكل جزء منها وتربطها بالمدينة علاقات وظيفية وبتفاعلها ينتج الصورة النهائية لمظهر المدينة وشكلها الخارجي ، لذا فان الشوارع من خلال أداء وظيفتها تأخذ أنماطا وأشكالا متعددة كونها انعكاسا لوضع المدينة الطوبوغرافي وإمكانياتها المادية وتطورها التاريخي ، كما ان لها علاقة بمساحة الأرض التي تشغلها المدينة وتغير النمط المعماري للمدينة وكذلك وظيفتها الإقليمية[٢٣]، ففي مدينة المجر الكبير بلغت مساحة طرق النقل (٧) دونم عام ٢٠٠٣، وكانت مساحة المدينة أكثر من (٤٠٠٠) دونم ، ثم تطورت المساحة التي تشغلها طرق النقل لتصل الى أكثر من تسعة دونمات عام ٢٠١٧ ، ومساحة المدينة بلغت (٧٢٨٤) دونم ، من خلال إضافة دونمين للمساحة التي تشغلها طرق النقل ، توزعت مابين أنشاء طرق جديدة وتوسيع الطرق القديمة ، هذا يعني ان كلما توسعت مساحة المدينة توسعت مساحة طرق النقل معها ، ويوعز الباحث الى ان التوسع العمراني في منطقة الدراسة كان ناتجا عن التطور التقني للنقل والمواصلات ، من خلال عملية ربط الأحياء السكنية مع بعضها داخل المدينة ، خريطة (٣) ، ومن ثم ربط مدينة المجر الكبير بالمناطق المجاورة عبر مجموعة من الطرق الخارجية وهي (طريق المجر الكبير - العمارة وطريق المجر الكبير - البصرة وطريق المجر الكبير - العدل وطريق المجر الكبير - الوادية وطريق المجر الكبير - الحشرية)[٢٤].

خريطة (٣) توضح طرق النقل في مدينة المجر الكبير

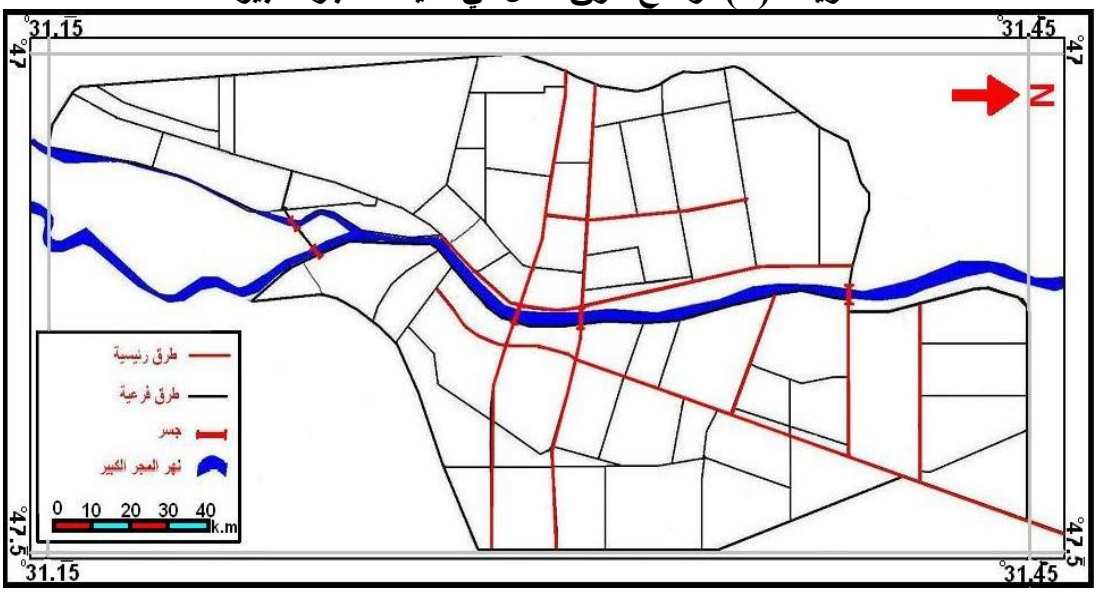

المصدر: من عمل الباحثان اعتمادا على.خريطة التصميم الأساسي لمدينة المجر الكبير.والدراسة الميدانية.

٤- سياسة الدولة:

ساهمت السياسات الحكومية وبطرقٍ شتى في النهوض بعملية التوسع والامتداد العمراني للمراكز الحضرية فقد كان للتسهيلات المالية والقروض العقارية التي قدمتها الدولة لشرائح مختلفة من المجتمع دور كبير في تطور الوظيفة السكنية ، كما تقوم الحكومة بتوزيع القطع السكنية لعموم المجتمع ولذوي الدخل المحدود ، أو تأخذ سياسة الدولة شكلا أخر وهو السيطرة على استعمالات الأرض[٢٥]. وعندما نتحدث عن سياسة الدولة كعامل من عوامل التوسع العمراني في المدينة لابد لنا من ان نتتبع تاريخيا الإجراءات الحكومية التي مورست عبر مرتكزات عامة تكون مدخلا لمناقشة الموضوع.

أ-توزيع قطع الأراضي ودور جمعيات بناء المساكن:

قامت الدولة عبر مؤسساتها وبمساعدة المصرف العقاري بتوزيع قطع الأراضي ، لغرض مواجهة الزيادة المستمرة في نمو السكان ، التي شكلت ظاهرة واضحة في المدينة ، كما يوضح الجدول (٥) الذي يشير الى أن الدولة قامت بعمليات التوزيع تلك ولكن ليست على وتيرة واحدة طبقا لظروفها ، حيث تم توزيع (٨١) قطعة سكنية وذلك في عام ١٩٧٠ ومنحها لشريحة المعلمين ، إضافة الى توزيع (١٤٧١) قطعة عام ١٩٨١، كانت ذات أهداف واضحة ارتبطت بالحرب مع إيران ، وفي عام ٢٠٠٣ تم توزيع (١١٥٠) قطعة سكنية ، وأيضا تم تخصيص (٢٤١) قطعة سكنية في عام ٢٠٠٩ ، وهي قطع متفرقة في منطقة الكشاشية ، وفي عام ٢٠١٣ بلغ وزعت بلدية المجر الكبير (٢٥٠٠٠) قطعة سكنية ، في (منطقة السكر والعيداوية) وهي اكبر عملية توزيع شهدتها المدينة ، نتيجة لتزايد أعداد السكان عن طريق الزيادة الطبيعية والهجرة ، هذا وقد بلغ مجموع الأراضي التي وزعتها الدولة من (١٩٧٠-٢٠١٣) (٢٩٢٤٣) قطعة سكنية[٢٦].

جدول(٥) التطور الحاصل في توزيع قطع الأراضي في مدينة المجر الكبير (١٩٧٠-٢٠١٧)

ألسنه	عدد قطع الأراضي
١٩٧٠	٨١
١٩٨١	١٤٧١
١٩٨٣	٧٠٠
١٩٨٥	٦٠٠
٢٠٠٣	١١٥٠
٢٠٠٩	٢٤١
٢٠١٧	٢٥٠٠٠
المجموع	٢٩٢٤٣

المصدر:- من عمل الباحث اعتمادا على. مديرية بلدية قضاء المجر الكبير، شعبة تنظيم المدن .

ب-السيطرة على استعمالات الأرض:

للدولة دورا مهما في السيطرة على استعمالات الأرض عبر إصدار مجموعة من القوانين تتمثل باستحداث أحياء سكنية جديدة او تغير استعمالات الأرض في المدينة، وهذا ينطبق على مدينة المجر الكبير، فمنذ عام ١٩٥١بدات عمليات أعادة الترتيب باختيار موقع مصنع السكر بعيدا نسبيا عن الأحياء السكنية، في حين أن عملية السيطرة على استعمالات الأرض اتخذت أسلوبا غير مباشر في تلك المدة عبر أقامة العديد من الجسور على نهر المجر الكبير، يضاف الى ذلك قامت الدولة بتحويل جنس الأراضي الزراعية الى أراضي سكنية(المبروكة ، العيداوية) بسبب تزايد أعداد السكان، ومن جهة أخرى اتخذت الدولة إجراءات كان من شانها السيطرة على استعمالات الأرض وتحديد نمط الاستعمال أيضا، عبر استحداث شوارع جديدة وتوسعة معضمها، وبخاصة بعد ان وضعت بلدية المجر الكبير أول تصميم أساسي للمدينة ذي أبعاد هندسية واضحة

وكان في عام ١٩٧٣، مما شجع على السيطرة على استعمالات الأرض داخل المدينة ، وتوالت التصاميم على المدينة ، كل ذلك أدى الى توسع المدينة[٢٧].

٤- العوامل الاجتماعية:

تؤثر العوامل الاجتماعية بشكل كبير في التركيب الداخلي للمدينة ونظام توسعها العمراني ، علما ان تلك المظاهر لا تعمل بصورة منفردة وإنما تتداخل وتتكامل فيما بينها لتشكل الصورة النهائية للمدينة ، ولغرض بيان تأثير هذه العوامل على توسع مدينة المجر الكبير عمرانيا ومساحيا سيحاول الباحث ان يتتبع تأثير كل عامل ومدى العلاقة التي تربط بينهما.

الغزو والتتابع:

هو تعبير عن عملية غزو او تغلغل جماعة من السكان او اشتغال الأرض في منطقة أخرى توصف بجماعات او استعمالات تختلف اجتماعيا او اقتصاديا عن الجماعة والغزو مرتبط بالهجرة الوافدة ومكان الوصول فقد تغير نمطه هو الأخر[٢٨]، وعند تطبيق هذا المفهوم على مدينة المجر الكبير لبيان مدى تأثيرها في عملية توسع المدينة نلاحظ أنها أحدثت توسعا للوظيفة التجارية على حساب المناطق السكنية ضمن المنطقة التجارية المركزية في المدينة ، وغزو الاستعمال السكني للأراضي الزراعية خارج نطاق المدينة المتمثلة بمنطقة المبروكة والعيداوية ، وغير ذلك من الأمثلة التي نستدل بها على تأثير هذا العمال في التوسع العمراني للمدينة[٢٩].

التكتل:

يرتبط التكتل بظاهرة الغزو، فعملية الغزو نجدها تقضي الى عملية التكتل او عملية التشتت والانتشار، فقد يزداد عدد الجماعات الغازية وهم ينتمون الى صنف واحد ويتغلبون على الجماعة القديمة فيتكتلون في محلهم الجديد وهذا التكتل تلقائيا او قسريا وهو على نوعين النوع الأول تكتل الوحدات السكانية المتشابهة، والثاني تكتل نشاطات وظيفية[٣٠]. ففي منطقة الدراسة وليكن انطلاقنا من المركز فأسواق هذه المنطقة انتظمت نسبيا بشكل يوحي ان هناك قرارا لتصميمها بهذا الشكل ، والحقيقة ان هذه العملية حدثت بفعل عامل التكتل او التركز فالخياطون تركزوا بالقرب من محلات بيع القماش والكماليات قرب الصاغة وكذلك بالنسبة للمواد الغذائية ، اما في مجال التركز السكاني فهو واضح في المحلات السكنية فهناك بعض التجمعات السكانية ذوات التوجهات الاجتماعية المتقاربة ، مثلا حي المعلمين ودور الأطباء ودور العاملين في مصنع قصب السكر وغيرها، ويقابل عملية التركز هو التشتت بفعل قوى الطرد التي تبديها المنطقة التجارية المركزية او مناطق معينة في المدينة يجعل من بقاء هذه المؤسسات على اختلاف انواعها غير ممكنا.

التسلط والتدرج:

هو سيادة منطقة من المناطق في المدينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على بقية المناطق ، وعملية التسلط هذه تأخذ أبعاد متعددة فهي تشير الى تسلط المنطقة التجارية المركزية على مجمل الأنشطة التجارية في المدينة وقد يتعدى هذا التسلط ليدخل ضمن تسلط مدينة على مدينة أخرى اقل مواصفات منها ، وعندما نشير الى مدينة المجر الكبير في هذا الجانب فقد أثبتت المنطقة التجارية المركزية تسلطها على مجمل النشاط التجاري في المدينة وأصبحت هذه المنطقة لها الدور البارز في الهيمنة على بقية المناطق ، غير ان عملية التسلط تفقد شيئا من قوتها حيث يقل التأثير الذي تفرضه هذه المنطقة بالتدرج كلما ابتعدنا عن المركز وهذا التناقص في درجة السيطرة يدعى بالتدرج[٣١].

رابعا : مشاكل التوسع العمراني في لمجر الكبير:

شهدت مدينة المجر الكبير توسعا عمرانيا كبيرا ، وهذا التوسع انعكس بشكل سلبي على المدينة والمناطق المجاورة لها ، مما استدعى الأمر الدراسة والوقوف عند تلك المشكلات ومعرفة أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها.

١- مشكلة السكن:

ان الاستعمال السكني في منطقة الدراسة يحتل المرتبة الأولى بالنسبة لاستعمالات الأرض في المدينة ، ورغم التطور الحاصل فمازال الرصيد السكني عاجزا عن تحقيق الحاجة السكنية في المدينة ، بسبب تزايد أعداد السكان ، لقد بلغ مجموع الوحدات السكنية في منطقة الدراسة (٩٢٠٦) وحدة سكنية ، تشغلها

(١٠٠٠٠) أسرة ، آذ بلغ معدل عدد الأسر في الدار الواحدة (١,٠) أسرة ، وبالرغم من انخفاض معدل عدد الأسر الساكنة في الدار الواحدة ، فان الرصيد السكني مازال يغطي حوالي (٨٩%) من الحاجة السكنية في الوقت الحاضر ، وبغية رفع الكفاءة الوظيفية للمدينة علي وفق مؤشر الحاجة السكنية فلا بد من بناء (٧٩٤) وحدة سكنية ، ليكون هناك مسكن لكل أسرة في المدينة[٣٢]. ومن الآثار السلبية المترتبة على النقص الحاصل في الوحدات السكنية ظهرت مشكلة التجاوزات على استعمالات الأرض السكنية ، فمن خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث للأحياء السكنية في منطقة الدراسة سجل (٦٤٠) حالة تجاوز ، سواء كانت مشيدة او تغير الوظيفة ، وقد بلغت نسبة الدور المتجاوزة (٧%) من مجموع الوحدات السكنية في منطقة الدراسة ، وتتركز معظم هذه التجاوزات في الأحياء الفقيرة في أطراف المدينة.

٢ـ مشكلة الخدمات:

للتوسع العمراني مشاكل كثيرة في منطقة الدراسة ، تتمثل بالتباين الحاد في مستوى الخدمات المقدمة للسكان ابتدأ من المركز نحو الأطراف ، فالمدينة التي توسعت بشكل متسارع لم تصل مستوى الخدمات الى مستوى التوسع العمراني ، فكان هناك تخلف باستمرار في بعض المجالات وهي كالأتي.

أ-الخدمات الصحية:

تعد الخدمات الصحية من الفعاليات المهمة التي تتطلب تخصيص فضاءات معينة لها على مختلف المستويات داخل التجمع السكاني[٣٣]. ولغرض تحليل واقع الخدمات الصحية المقدمة من قبل مستشفى المجر الكبير العام والمراكز الصحية التابعة له في المدينة ، فان هنالك عدد من المؤشرات والمعايير المعتمدة والتي استخدم الباحث بعضها لمعرفة مدى كفاءة هذه الخدمات.

المعيار المساحي: ان مساحة الخدمات الصحية (مستشفى المجر الكبير العام والمراكز الصحية الثلاثة التابعة له) ، تبلغ (٨٥٠٠)م^{٢}[٣٤]، وبلغ نصيب الفرد منها (٠,٠٨)م^{٢} ، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعايير المعتمدة يبلغ نصيب الفرد من المساحة (٠,٣٥)م^{٢} ، لذلك فان المدينة بحاجة الى عدد أضافي من المستشفيات بشكل يتناسب مع عدد السكان في المدينة وإقليمها.

معيار معدل الأطباء للسكان: يعبر عنه عادة بنسبة (طبيب / شخص) ، أما معدل عدد الأطباء للسكان في المدينة فبلغ (٢١٢٨/١نسمة) ، وإذا ما قارنا هذا المعدل مع المعيار المعتمد من قبل وزارة الصحة وهو (٢٤٧٤/١نسمة)[٣٥]. فانه اقل نسبيا من المعدل ألا أن المدينة بحاجة إلى عدد أضافي من الأطباء للمرضى من سكان المدينة وإقليمها.

معيار عدد الأسرة للسكان: وهو يعكس مدى توفر الأسرة في المؤسسات الصحية لاستقبال الراقدين من سكان المدينة وإقليمها ، أن معيار وزارة الصحة هو سرير لكل ٢٠٠ نسمة[٣٦]. وعند تقويم كفاءة الأداء لهذا المعيار في مدينة المجر الكبير ، إذ بلغ فيها هذا المعدل سريرا واحد لكل ٩٣٥ نسمة لعام ٢٠١٣ ، وهو اكبر من المعيار المعتمد من قبل وزارة الصحة ، مما يعني حاجة المستشفى في المدينة الى أسرة أضافية تتناسب وعدد السكان فيها[٣٧].

ب-الخدمات التعليمية:

أما المجال الأخر من الخدمات الذي كان لتوسع المدينة الأثر السلبي علية ، هو خدمات التعليم وبكافة مراحله الدراسية ، ففي مجال رياض الأطفال فتوجد روضة واحدة في حي الروضة ، وهي غير كافية لاستيعاب أعداد الأطفال المتزايد . اما كفاية المدارس وحسن أدائها بحسب معايير وزارة التخطيط تبين ان مدينة المجر الكبير تعاني من عجز في عدد المدارس الابتدائية ، حيث ان حصة بعض المدارس في المدينة من التلاميذ يتراوح بين (٤٦٥-٦٥٦) تلميذ ، وهو اكبر من الرقم الذي حددته وزارة التخطيط البالغ (٤٤٠) تلميذ لكل مدرسة ، وهذه المدارس هي (المولد النبوي والمجر الكبير للبنات والأسيل والصديقة والمعارف والقنيطرة ودار السلام وبردى والضياء والمجر الكبير للبنين والمعصومة واكد) ، وهذه المدارس هي(١٢) مدرسة من بين (٣٧) مدرسة موجودة في المدينة ، الأمر الذي يحفز الجهات المسؤولة على بناء (٢) مدارس ابتدائية على الأقل لاستيعاب الأعداد الحالية والمتوقعة مستقبلا ، ولو درسنا كفاية المدارس المتوسطة في المدينة للاحظنا وجود أكثر من (٦) مدارس متوسطة فيهم (٢٥٨٠) طالب وطالبة ، بلغت حصة المدرسة الواحدة منها (٤٣٠) طالب وطالبة ، وهو اكبر من العدد الذي حددته وزارة التربية لكل مدرسة متوسطة هو

(٤٠٠) طالب وطالبة ، لذلك نحن بحاجة مدرسة واحدة على الأقل لاستيعاب الزيادة المتصاعدة في أعداد الطلبة ، سيما وان هناك ثلاث مدارس ثانوية فيهم دراسة متوسطة ، اما كفاية المدارس الإعدادية فقد اتضح وجود (٤) مدارس اعدادية في المدينة تضم (٢٣٨٢) طالب وطالبة ، وكانت حصة المدرسة الواحدة من الطلاب هي (٥٩٥) طالب وطالبة[٣٨]. وهو اكبر من العدد الذي حددته وزارة التربية (٤٠٠) طالب وطالبة[٣٩]. هذا يعني أن المدينة بحاجة الى مدرستين على الأقل .

ج-التجهيز المائي:

تعاني منطقة الدراسة من مشكلة المياه ، حيث ان حصة الفرد (٢٠٠ لتر/ يوميا)[٤٠]. وهذه الكمية قليلة اذا ما قورنت بالمعيار التخطيطي الذي حدد حصة الفرد بنحو (٣٦٠ لتر/ يوميا)[٤١]. وبذلك حقق عجزا مقداره (١٦٠ لتر/ يوميا) ، فضلا عن ذلك توجد حالات لقطع المياه عن بعض المناطق داخل المدينة لأسباب مختلفة ، تتعلق بانخفاض منسوب مياه النهر وسوء التخطيط ، بشكل لاتستطيع الدوائر المختصة مواكبة التطور الحاصل في بناء الأحياء السكنية الجديدة.

د-خدمات البلدية:

ففي مجال خدمات البلدية لم تستطيع المؤسسة ذات العلاقة (بلدية المجر الكبير) ان تقدم خدماتها بشكل مرضي لسكان المدينة ، وذلك لعدة أسباب يبرز في مقدمتها عدم وجود كادر كافي وقلة عدد الآليات الكافية وبشكل لا يوازي مساحة المدينة ، يقوم برفع النفايات من الدور السكنية او الطرق او الشوارع العامة او نهر المجر الكبير ، الأمر الذي أدى الى ظهور مشكلة التلوث البيئي في منطقة الدراسة ، فمن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان لمختلف أحياء المدينة لاحظا ان هناك قصور في مستوى خدمات البلدية انعكس بصورة ظاهرة على المدينة ، حيث تعاني من الإهمال وكثرة النفايات على شكل تجمعات في مواقع مختلفة من المدينة[٤٢]، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان لمعرفة الأسباب توصلوا الى :

قلة الوعي وعدم الشعور بالمسؤولية لما يمكن ان تسببه تلك النفايات بما تحوي من مواد سامة تؤثر في صحة الإنسان وجمالية المدينة، وقلة الكوادر والآليات التابعة لمديرية بلدية المجر الكبير بشكل لايتناسب مع عدد السكان، اضافة الى إهمال الحكومة وسوء التخطيط.

٤- تقلص مساحة الحدائق والمتنزهات والمناطق الخضراء داخل المدينة:

نتيجة للنمو العمراني المتسارع وغياب الوعي القانوني والتخطيطي فقد حدث تجاوز على معظم الأراضي المخصصة كمتنزهات وأخرى خضراء وملاعب رياضية داخل المدينة ، وأصبحت مكان مناسب للتجاوز عليها سواء كان وفق موافقة قانونية من دوائر التخطيط أو تجاوز حكومي لاستعمالات أخرى ، مما أدى الى تقلص الغطاء الأخضر داخل المدينة وما نجم عنه من أثار بيئية ونفسية واجتماعية على سكان المدينة ، علما أن المناطق الخضراء والمفتوحة تهدف الى تحسين ظروف المدينة المناخية والترفيهية والحفاظ على صحة الإنسان ونظافة المدينة وجمالها[٤٣]. فمن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثان ، تبين أن استعمالات الأرض الخضراء والمفتوحة في المدينة تعرضت الى (٢٥) حالة تجاوز توزعت على مناطق مختلفة من المدينة فهناك أربعة حدائق تعرضت للتجاوز سواء كان من قبل أصحاب المولدات الكهربائية او أصحاب المواكب الحسينية ، وهي حديقة حي الجمهورية وحي العسكري الثاني وحي الهادي وحي المعلمين ، وبمساحة متباينة أكبرها التجاوز الذي حصل في حديقة حي المعلمين من قبل احد مواكب العزاء ، التي بلغت (٤٥)م^{٢} ، إضافة الى تجاوزات أخرى تعرضت لها المناطق الخضراء وهي التجاوزات الذي تعرض لها البستان الواقع في جنوب المدينة بين محلة البدراوي ومحلة الإخلاص ، حيث سجل الباحث ثلاث حالات من التجاوز ، الحالة الأولى تتمثل بالقطع المتعمد للنخيل بنسبة ٩١% ، بسبب قلة الوعي والإهمال المتعمد من قبل الحكومة ، والحالة الثانية هي تجاوز (٤) دور سكنية على البستان ، والحالة الأخيرة تمثلت بعملية اللقاء النفايات والأنقاض ومخلفات البناء والحفريات داخل المدينة ، في أجزاء واسعة من البستان انظر صورة(٨) ، كما تعرضت المساحة المخصصة لانشاء ملعب السكر الرياضي الى (١٥) حالة تجاوز من قبل المواطنين من خلال بناء الدور السكنية لهم ، بينما الحالة الأخيرة تتمثل بالتجاوز على متنزه بحيرة السكر من خلال رمي مخلفات البناء والحفريات التي تحدث داخل المدينة[٤٤].

٥- مشكلة ازدحام المنطقة التجارية وظهور الباعة المتجولين:

ان التوسع العمراني المساحي في المدينة ينتج عنه هجرة السكان من المركز باحثين عن مكان أفضل في ظل التغيرات التي تشهدها المدينة وبذلك تعرض مركز المدينة لحاله من التدهور وفقدان المكان لجماليته وهذا ما يلاحظ في المنطقة التجارية المركزية في وسط المدينة ، التي هي عبارة عن ابنيه متهرية قديمة ذات نمط شرقي تقليدي بالنسبة للدور السكنية والتي اخلي القسم الأعظم منها وتحول الى مخازن تجارية او تغيره واجهة المسكن لتتحول الى مؤسسة تجارية او خدمية ، كما أن المنطقة التجارية تعاني من الإهمال وعدم التخطيط الذي نتج عنة ظهور مشكلة الازدحامات وظهور الباعة المتجولين بشكل كبير.

٦- مشكلة عدم التجانس الاجتماعي (الهجرة):

أما الأثر الأخر الذي ظهر على المدينة نتيجة لتوسعها هو عدم التجانس الاجتماعي ، وهذا أمر طبيعي بسبب الهجرة المتزايدة الى المدينة ، سواء من المناطق الريفية المجاورة او من المحافظات الأخرى ، وهذا التوافد لايحدث لولا وجود فرص العمل وقدرة المدينة على التوسع لاستيعاب تلك الأعداد ، وقد اوجد هذا التعقيد نوعا من عدم التجانس في هذا التركيب ، مما أدى الى وجود نوع من التكتل الاجتماعي في عدد من المحلات السكنية وهذه المحلات مرتبطة بمصدر المهاجرين ، وهذه المحلات هي (الإخلاص والانتصار والروضة واليروك والعسكري الأول والثاني) ، وقد خلق عدم التجانس هذا مشاكل عديدة وبخاصة لسكان المدينة الأصليين فالمدينة تشهد ما يسمى (ترييف المدينة) ، فقد كان تأثير الريف عليها واضحا في سلوكيات السكان والتي اتخذت على سبيل المثال لا الحصر الأسلوب العشائري في حل الخلافات بدل اللجوء الى القضاء[٤٥].

٧- الزحف باتجاه المناطق غير المرغوب بها:

من نتائج التوسع العمراني ان ظهرت الحاجة الى مساحات أضافية تلبي متطلبات السكن ، وبذلك تزحف باتجاهات متعددة وتكون ذات تأثير سلبي عليها وعلى المنطقة ، كما هو الحال في بعض الأماكن التي تكون غير مرغوبة ولكنها مضطرة لذلك لسد حالة النقص المتزايد في المساحة ، مثل التوجه نحو محلات رمي النفايات والمؤسسات الصناعية والمقابر ، وعند متابعة التوسع الذي حصل في مدينة المجر الكبير نجد انه ينطبق على بعض الاتجاهات في هذا التوسع ، فالمدينة اتجهت في جزئها الشرقي نحو أماكن رمي النفايات ، فالزحف العمراني وصل الى تلك المنطقة ، وعند تتبع الزحف العمراني باتجاه المؤسسات الصناعية فيبرز في مقدمتها مصنع السكر وتوجه المحلات السكنية نحوه مثل (حي الأمام الهادي والمبروكة)، والمنطقة الصناعية الواقعة في قلب المدينة والتي تكون شبة محاطة بالأحياء السكنية ، إضافة الى توجه الزحف العمراني المتمثل بحي (الروضة والصناعة) نحو (مقبرة السيد علي) ، وهذه كلها دلالات على توسع المدينة باتجاه اماكن غير مرغوب بها[٤٦].

٨- التجاوز على الأراضي الزراعية المجاورة:

غالبا ما تكون الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن هي المجال الحيوي لتوسعها ونموها ، وهي ظاهرة موجودة في مدن العراق ، فإذا كان نمو المدينة في إقليمها المحيط بها والذي ربما من أهم خصائصه أنه إقليم زراعي تعتمد علية المدينة باعتباره موردا لغذائها وإمدادها بالخضروات والفاكهة والمنتج الحيواني الطازج ، وبذلك تخسر الأراضي الزراعية عشرات الدونمات المزروعة أمام الزحف والتمدد العمراني القوي الذي يقوم بتحويل صفة نشاط الأرض الزراعية إلى صفة عمرانية تساهم في نشر نوع جديد من التصحر يسمى (التصحر الحضري) للأرض الزراعية[٤٧]. وهذا ما يحدث في منطقة الدراسة التي تشهد حركة عمرانية واسعة باتجاه المناطق الزراعية القريبة من المدينة ، صورة(١) والمتمثلة بمزرعة قصب السكر ، التي خسرت (١١٩٢) دونم من مساحتها الكلية البالغة (٤٢٠٠٠) دونم ، وشكلت المساحة المتجاوز عليها (١٦%) من مجموع مساحة المدينة البالغة (٧٢٨٤) دونم ، لإنشاء أحياء سكنية جديدة (المبروكة والعيداوية)[٤٨]، وهذا سوف يؤثر في تناقص المنتج من المادة الأولية المتمثلة بمزارع قصب السكر. كما تم التجاوز على البستان الواقع بين محلة البدراوي ومحلة الإخلاص ، وذلك من خلال بناء (٤) دور سكنية فيه ، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لمعرفة أسباب ذلك تبين ما يلي.

-الحاجة لبناء وحدات سكنية جديدة لاستيعاب أعداد السكان المتزايد.

-عدم وجود مساحات أضافية للتوسع باتجاهها.
-عدم اعتماد البناء العمودي في المدينة بدلا من البناء الأفقي الذي يحتاج الى مساحة اكبر[٤٩].

صورة (١) المنطقة الزراعية المراد التوسع عليها شمال مدينة المجر الكبير

المصدر: من عمل الباحثان اعتمادا على ، Google earth

خامسا:محاور التوسع العمراني المقترحة لمدينة المجر الكبير :

لقد حدد المخطط الهيكل المقترح للتطوير العمراني عدة استراتيجيات في ضوء العوامل الطبيعية والبشرية التي تحدد نوعية النمو المطلوب واتجاهاته، والحقيقة ان طرح عدة استراتيجيات للتخطيط والتطوير ، هو عمل أساسي في محاولتنا لتحديد عدة بدائل يتم استعراض صفاتها الايجابية والسلبية ، ويتم اختيار البديل المناسب من خلال عملية التقييم لهذه السلبيات والايجابيات ، والذي يحكم على أفضل البدائل عادة هي الظروف والوضعيات المحتمل قيامها في المستقبل المنظور[٥٠]. وهذا يمكن ان ينطبق على منطقة الدراسة ، التي أخذت تعاني من مشكلة التزايد السكاني المستمر، إذ أصبح من الضروري أيجاد البدائل المقترحة للتوسع باتجاهها لإسكان تلك الأعداد المتزايدة من سكان المجر الكبير ، علما ان المدينة تضم مساحات من الأراضي التي يمكن التوسع باتجاهها، كالأتي :

١- المحور الغربي:

ايجابيات المحور:

-تعد أراضي هذا المحور مستوية ومفتوحة للتوسع العمراني.
-لايصطدم هذا المحور بالمنشات الصناعية او الطرق الرئيسية التي تشكل خطرا على السكان.
-هناك حركة عمرانية بهذا الاتجاه.
-يرتبط بمركز المدينة بواسطة طرق ومواصلات جيدة.
-يتصل اتصالا مباشرا بمدينة المجر الكبير.

سلبيات المحور:-

-تعد أراضي هذا المحور أراضي مستغلة زراعيا.
-يبعد هذا المحور عن المنطقة التجارية المركزية للمدينة.
-يحتاج الى زيادة في توفير الخدمات.

٢- المحور الشمالي:- طريق (المجر الكبير - العمارة)

ايجابيات المحور:-

-تعد ارض واسعة ومستوية ومرتفعة نسبيا عن المحور الجنوبي ومفتوحة للتطور العمراني مما يساعد على أقامة مشاريع أسكانية أو خدمية في هذا المكان.

-يرتبط مع مركز المدينة بطريق عام (المجر الكبير – العمارة) وهو بذلك لايواجه صعوبة في إيصال الساكنين على امتداده.
-هناك حركة للتوسع لاسيما بالجانب الأيسر من الشارع فهو امتداد طبيعي لهذا التجمع السكاني.
-ملكية هذه الأراضي تابعة للدولة ولها الحق في التوسع في هذا المحور وإيجاد استعمالات تتناسب مع خصوصية المكان.
يقع هذا المحور في بدايات المدخل الرئيسي لمدينة المجر الكبير شمالا وهذا يجعل المحور واجه للمدينة في المستقبل[٥١].

سلبيات المحور:-

-يوجد بالقرب من هذا المحور (معمل سكر القصب) الذي يعد محددا للتوسع العمراني وخاصة في الجانب الأيمن من المحور وهو يحتل مساحة واسعة.
-أراضي هذا المحور جزء من مزارع قصب السكر التابعة لمصنع قصب السكر في المدينة.
ابتعاد مناطق هذا المحور عن مركز المدينة.
-يخترق هذا المحور الطريق العام(المجر – العمارة)من جهة وان استمرار التوسع بهذا الاتجاه سوف يؤدي إلى اصطدام المحور بالطريق الرئيسي (بصرة – عمارة) من جهة أخرى وهذه الطرق تشكل خطرا على الساكنين عند العبور.
-تحتاج الى زيادة في توفر الخدمات وبالتالي تؤدي الى زيادة في التكاليف.

٣- المحور الشمالي:- (منطقة العيداوية)

ايجابيات المحور:-

-أراضيها مستوية ومفتوحة للتوسع العمراني حيث يصل الامتداد الى الجهة اليسرى من نهر المجر الكبير التي تقع بالقرب منه.وأن ملكية الأراضي تابعة للدولة وهذا يجنب الدولة مشاكل الاستملاك وصرف الأموال والإجراءات القانونية وبالتالي يكون للدولة الحرية في التوسع باتجاه هذا المحور.
-تعد أراضي هذا المحور رخيصة نسبيا مقارنتا بسعر الأراضي القريبة من مركز المدينة وهذا --شجع على ميل التوسع بهذا الاتجاه.
-يرتبط مع مركز المدينة بواسطة جسرين.
هناك حركة عمرانية بهذا الاتجاه لاسيما بعد أن تم توزيع تلك الأراضي.

سلبيات المحور:-

-تعد منطقة مستغلة زراعيا.
-تحتاج الى زيادة في توفر الخدمات.
-تنفصل عن مركز المدينة بواسطة احد روافد نهر دجلة (نهر المجر الكبير) ومتصلة بجسرين.
-تبتعد عن مركز المدينة وهذا يتطلب جهد ووقت ونقل للوصول الى مركز.

٤- المحور الجنوبي:- طريق (المجر الكبير – العدل)

ايجابيات المحور:-

-تعد أراضي هذا المحور منبسطة ومفتوحة للتوسع العمراني
تكون الدولة الجهة المالكة لهذه الأراضي وبالتالي لها الحق في إدخال الخدمات اللازمة التي تناسب خصوصية المكان.
-تكون قريبة من نهر المجر الكبير الذي يعتبر موردا مائيا مهما لهذا المحور.
-يرتبط هذا المحور بمركز المدينة بواسطة طريق (المجر الكبير-العدل) وبالتالي سهولة إيصال الساكنين إلى مركز المدينة وكذلك سهولة إيصال الخدمات إلى هذا المحور[٥٢].

سلبيات المحور:-

-هناك بعض الأراضي في هذا المحور مستغلة زراعيا.
-تتطلب زيادة في توفر الخدمات لتحويل أراضي هذا المحور الى مناطق سكنية.

-تعد اراضي هذا المحور منخفضة نسبيا، وان أراضي هذا المحور يفصلها نهر المجر الكبير عن مركز المدينة ومتصلة بجسرين.
-يقترب هذا المحور من قرية (ام العلاء) وهذا يعني زحف المدينة باتجاه القرى والأرياف المجاورة مما يؤدي الى أحداث خلل في التوازن البيئي للمدينة والريف.

خامسا-اختيار أفضل محاور التوسع العمراني للمدينة:

من خلال دراستنا لكل محور من محاور التوسع العمراني للمدينة من حيث ايجابياته وسلبياته لهذا فان التوسع يتلائم مع متطلبات المرحلة القادمة وإمكانيات المدينة وقدرتها لاستيعاب السكان في ضوء معدلات النمو المستمر، لذلك تم اختيار أفضل تلك المحاور في المدينة للتوسع عليها في المستقبل بغض النظر عن وجود قدرا بسيطا من الجوانب السلبية مقارنتا بالمحاور الأخرى، حيث يجب علينا ان ننظر الى مدينة المجر الكبير مستقبلا في ضوء الحاجة المتزايدة الى مساحات واسعة بسبب زيادة السكان لذلك يجب ان يكون هنالك توسعا ازدواجيا (عموديا وأفقيا).

١-المقترح الأول للتوسع العمراني :

المحور الغربي:

في ضوء ايجابيات هذا المحور التي أشير أليها تجعل من الممكن اختياره كأفضل محور لإحداث عملية التوسع المستقبلي علية وامتداد العمران الجديد لمدينة المجر الكبير وبصورة عامة فان هذا المحور الذي وردت مزاياه والتي يركز في مقدمتها أنها تعتبر امتداد العمران لمركز المدينة ومما يساعد على ذلك كما اشرنا هو ان هذه الأراضي بعيدة عن المزارع التابعة لمصنع سكر القصب التي تشكل نقطة مهمة بحد ذاتها للحفاظ على مزارع القصب التي يتزود منها المصنع بالمادة الأولية من الزحف العمراني بالإضافة الى عامل الاستواء الذي يسهل مد كافة الخدمات لهذا المحور.

٢-المقترح الثاني للتوسع العمراني:

المحور الشمالي : (طريق المجر-عمارة)

يمتلك هذا المحور مجموعة من المزايا التي جعلة يحتل المرتبة الثانية من بين المحاور المقترحة للتوسع ومن هذه المزايا تعتبر اراضي هذا المحور تابعة للدولة ومستوية الا انها مرتفعة نسبيا عن بقية المحاور وتوفر بعض الخدمات الموجودة أصلا على امتداد الطريق وخاصة خطوط الضغط العالي للكهرباء مع وجود الطريق الرئيسي المبلط المتصل بمركز المدينة وكذلك يمثل هذا المحور بدايات المدخل الرئيسي لمدينة المجر الكبير شمالا مما أدى إلى تزايد رغبته السكان للسكن في هذا المحور[٥٣].

٣- المقترح الثاني للتوسع العمراني :

اختيار منطقة العيداوية:

يعد المقترح الثالث الذي تم اختياره للتوسع العمراني للمدينة وهو يضم جملة من الايجابيات التي تقودنا الى اختياره احد بدائل التوسع العمراني لمدينة المجر الكبير مستقبلا حيث هناك الأراضي المستوية المفتوحة القابلة للامتداد العمراني وهناك حركة عمرانية بهذا الاتجاه، وقد تم توزيع تلك الأراضي على السكان من قبل البلدية وهي في اغلبها غير مشغولة حاليا ومع وجو هذه المساحات فان أراضيها تتصف بالرخص نسبيا.

ويرى الباحثان ان هذه المحاور الثلاثة ، خريطة (٤) ، تمثل أفضل المحاور في التوسع العمراني لما تمتلك من مزايا خاصة تتعلق بالكلفة وقلة المحددات التي تحد من التوسع، لقد تم تشخيص مزايا وعيوب هذه المحاور اعتمادا على الدراسة الميدانية الشاملة التي قام بها الباحث بدءا من التوجه نحو سكان المدينة ثم القائمين عليها في مختلف الاختصاصات[٥٤].

خريطة (٤) تبين محاور التوسع العمراني المقترحة لمدينة المجر الكبير

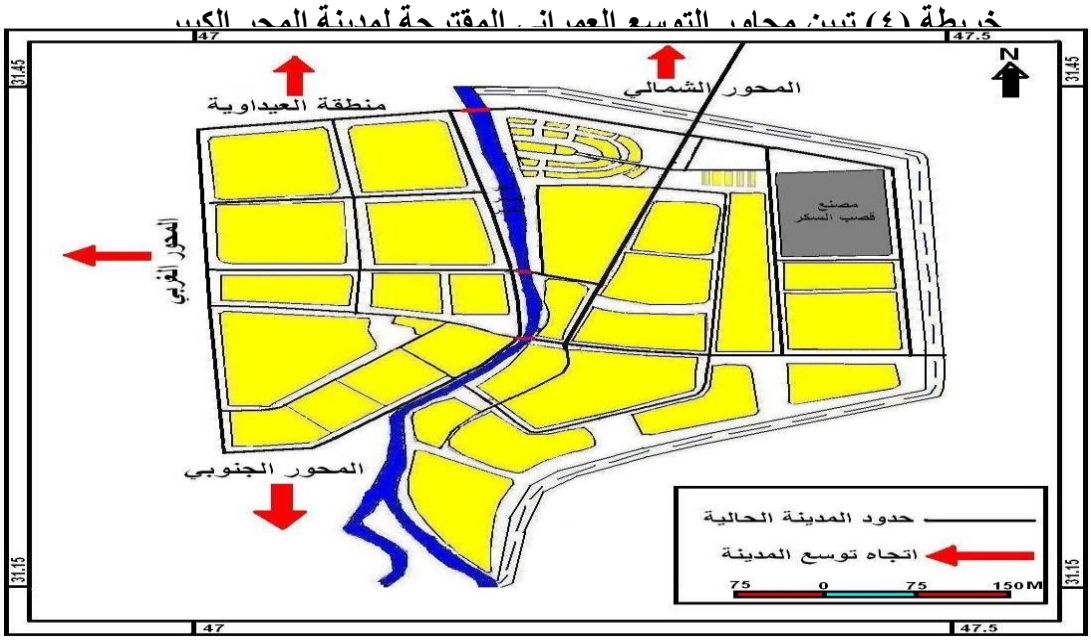

المصدر: من عمل الباحثان اعتمادا على، خريطة التصميم الأساسي لمدينة المجر الكبير، والدراسة الميدانية لعام ٢٠١٧

الاستنتاجات:

١-اتخذ التوسع العمراني في مدينة المجر الكبير أشكالا متعددة حسب ظروف تكوينها ، منها الشكل متعدد النوى والمتمثل بظهور النواة الأولى (محلة البدراوي والسراي) ، والشكل القافز والمتمثل بقفز محلة الجمهورية ، والشكل التراكمي والمتمثل بعملية ملئ الفراغات ، والشكل الخطي والذي يتمثل بامتداد الأحياء السكنية بموازاة نهر المجر الكبير والطرق الرئيسية.

٢-أثبتت الدراسة الميدانية من خلال الزيارات الميدانية والتحليل للظاهرات ان هناك بعض المحددات التي تعيق التوسع العمراني للمدينة ، وهذه المحددات تقسم الى قسمين طبيعية ومصطنعة ، فالطبيعية تتمثل بالأنهر الداخلية وطبيعة التربة ، أما المحددات المصطنعة فتتمثل بالأراضي الزراعية والمؤسسات الصناعية في المدينة.

٣-الخصائص الجغرافية الطبيعية في مدينة المجر الكبير أثرت في تحديد اتجاهات التوسع العمراني ، وهذه الخصائص هي: ان البنية الجيولوجية والتضاريس في المدينة ، أثرت بشكل فعال في نشأة مدينة المجر الكبير ونموها واتجاهات توسعها العمراني ، فقد أدت خصائص البنية الجيولوجية دوراً تمثل في ان التكوينات الجيولوجية للسهل الرسوبي جعلت من المدينة قادرة على النمو لجميع الاتجاهات بفضل وجود هذه التكوينات وقد ساعد في ذلك انبساط السطح.

٤- تمثل الموارد المائية المتمثلة بنهر المجر الكبير العامل الرئيسي في نشأة المدينة وتطورها.

للمناخ وعناصره أثرا في تشكيل مورفولوجية مدينة المجر الكبير ، وتوزيع استعمالات الأرض فيها ، إذ أثرت خصائص درجات الحرارة والتساقط في طراز بناء الوحدة السكنية وترتيبها التي تأخذ اتجاهات متناغمة مع تلك الخصائص.

٥-شهدت المدينة نمواً سكانياً بلغ في عام ١٩٧٧ (١٩٨٣٢ نسمة) ارتفع الى (٥٣٧١٥ نسمة) عام ١٩٩٨، وبلغت تقديرات السكان في مدينة المجر الكبير لعام ٢٠١٧ (١٠٠٠٠٠ نسمة) ، وهذا ساعد بشكل كبير في عملية التوسع العمراني ، كما ان توزيع السكان في المدينة ساعد ايضا في ظهور محلات سكنية جديدة.

٦-كما أن النقل يعد المحور الأساس في عملية التوسع العمراني ، لان حركة الإنسان من منطقة لأخرى تنبع من وجود طرق ووسائل مواصلات ومع تطورها تنشط حركة التنقل ومن خلالها تؤدي استعمالات الأرض في المدينة وظائفها.

٧-أن لسياسة الدولة دورا مهما في عملية التوسع العمراني في مدينة المجر الكبير ، وهذه السياسة تهدف الى توسع المدينة عن طريق توزيع قطع الأراضي او عن طريق جمعيات الإسكان او عن طريق السيطرة على استعمالات الأرض.

٨-توصل الباحثان من خلال الدراسة الميدانية الى أن هناك مشاكل للتوسع العمراني على المدينة ، تتمثل بوجود عجز في مستوى الخدمات المقدمة للمدينة مقارنتا بالمعايير المعتمدة في وزارة التخطيط ، فالمدينة التي توسعت بشكل متسارع لم تصل مستوى الخدمات الى مستوى التوسع العمراني ، إضافة الى تأثير التوسع العمراني بشكل مباشر على المدينة من خلال الزحف باتجاه الأماكن الغير مرغوبة والزحف باتجاه الأراضي الزراعية و تقلص مساحة الحدائق والمتنزهات داخل المدينة وغيرها.

٩-أظهرت الدراسة أن أفضل الاتجاهات الممكنة للتوسع المستقبلي للمدينة ، هو الاتجاه الغربي.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات المنبثقة عن الدراسة ، يوصي الباحث بما يأتي:

١- ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية في توزيع استعمالات الأرض الحضرية ، واتجاهات التوسع العمراني في مدينة المجر الكبير .

يوصي الباحث على الجهات المسؤولة عن تخطيط المدينة (مديرية التخطيط العمراني في محافظة ميسان) أن تأخذ بنظر الاعتبار الاتجاه الغربي بوصفه أحسن الاتجاهات لتوسع المدينة مستقبلاً لعدم وجود محدد فيه.

٢-عدم السماح بتغير جنس الأرض الزراعية وخاصة مزارع قصب السكر لأنها تعتبر مادة أولية لمصنع قصب السكر في المدينة.

٣-أعادة تطوير المنطقة المركزية التجارية للمدينة ، من خلال عمليات هدم وإزالة الوحدات السكنية القديمة واستبدالها بمجمعات تجارية سكنية عمودية ، وتتحقق من ذلك عدة مكاسب أهمها تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة القديمة وتحسين الحالة العمرانية فيها ، فضلاً عن زيادة مساحة الاستعمال التجاري في المنطقة المركزية وتخفف من وطأة الازدحام.

٤- وضع معالجات تخطيطية لمصنع قصب السكر والمنطقة الصناعية في المدينة ونقلها بعيدا عن مركز المدينة، كما يوصي الباحثان بضرورة أنشاء مطمر صحي بعيدا عن الأحياء السكنية لمعالجة مشكلة رمي النفايات بشكل عشوائي.

٥- من أجل رفع كفاءة استعمالات الأرض في المدينة ، يجب على الدوائر المعنية بتخطيط استعمالات الأرض الأخذ بنظر الاعتبار مؤشرات النمو السكاني والمستوى الاقتصادي والثقافي والحضاري لمعرفة متطلبات وحاجات السكان من استعمالات الأرض لكي لا تحصل فجوة بين عدد السكان والاحتياجات الحضرية من استعمالات الأرض مستقبلاً .

٦-على الجهات المسؤولة وضع خطط واستراتيجيات للحد من التأثير السلبي للريف على المدينة وبالعكس.

٧- ضرورة اعتماد برامج رقمية حاسوبية متطورة في معرفة حجم السكان المستقبلي ومعدلات نموهم ومقدار الحاجة المساحية من الأرض بحسب المعايير المعتمدة لكل فرد وترجمتها الى مخططات أساسية تواكب تطورات الحاضر والمستقبل.

الهوامش:

١-خضير عبد العباس سبع الزبيدي ، دور العوامل الاجتماعية المؤثرة في عملية التوسع الحضري(مدينة العمارة) ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤، ص١٣.

٢- أسراء رجب الدليمي ، استعمالات الأرض في ناحية الراشدية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١٦٠.
٣- نقلا عن الموقع الالكتروني. www-omranet.com
٤- مالك الدليمي ومحمود العبيدي ، التخطيط الحضري و المشكلات الإنسانية ، دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩٠، ص٣٠.
٥- نقلا عن الموقع الالكتروني . www.thiqaruni.org
٦-عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٢٧.
٧- مصطفى راشد محمد مصطفى ، اتجاهات التطور العمراني لبلدة قباطة في ضوء العلاقة المكانية بالتجمعات السكانية المحيطة ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، ٢٠٠٤ ، ص٢٠١.
٨- امجد محمد علي القره داغي وشازار جمال جلال ، اثر المحددات التخطيطية في تقليل الطاقة الاستيعابية لتوسعات المدن(مدينة السليمانية) ، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، مجلد ٢٨، العدد١٩، ٢٠١٠، ص,١
٩- مديرية التخطيط العمراني في محافظة ميسان.
١٠- كاظم شنته سعد،اثر نهر دجلة في تقرير خصائص السطح والتربة في محافظة ميسان،رسالة ماجستير(غير منشورة)،قسم الجغرافية،كلية الآداب،جامعة البصرة ،١٩٩٥، ص٢٠.
١١- عبد مخور نجم ، ظاهرة التصحر في العراق واثارها في استثمار الموارد الطبيعية ، ط١ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٦٨.
١٢- عبد الواحد فيصل خليفة ، قضاء المجر الكبير دراسة إقليمية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣، ص٤٥.
١٣- نقلا عن الموقع الالكتروني: www-thiqaruni.org
١٤- مديرية بلدية قضاء المجر الكبير ، معلومات غير منشورة ، شعبة تنظيم المدن ، ٢٠١٣.
١٥- إبراهيم علي العيساوي،مقومات زراعة قصب السكر في قضاءالمجرالكبير وأفاقة المستقبلية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم الجغرافية،كلية الآداب، جامعة البصرة،٢٠٠٣، ص٤.
١٦- مدور وليد ، التحولات الحضرية في منطقة جبلية وادي عبدي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم التهيئة العمرانية ، كلية علوم الأرض ، جامعة قسنطينة ، ٢٠١٠ ، ص١٠.
١٧- عصام طالب عبد المعبود السالم ، من خصائص ترب محافظة ميسان ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،١٩٨٩، ص١١.
١٨- شيماء اكرم احمد الجبوري ، التباين المكاني لانواع الكثافات السكانية في محافظة بغداد باستخدام نضم المعلومات الجغرافية (GIS) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة بغداد،٢٠٠١، ص,٢٨
١٩- بالاعتماد على جدول (٢) .
٢٠- بلسم سميح صالح التاية ، التوزيع الجغرافي للسكان في فلسطين ، (الضفة الغربية وقطاع غزة)،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣،ص١٨٤.
٢١- حاتم حمودي الجبوري،تحليل واقع التوزيع للخدمات التعليمية في مدينة الكاظمية، رسالة ماجستير(غير منشورة)،قسم الجغرافية،كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد،٢٠٠٦، ص٥٥.
٢٢- قائمقامية قضاء المجر الكبير ، لجنة الهجرة والمهجرين ، معلومات غير منشورة ، ٢٠١٧.
٢٣- صلاح مهدي عريبي الزيادي ، تحليل جغرافي لاستعمالات النقل في مدينة العمارة وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،قسم الجغرافية ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩، ص٥٨.
٢٤- مديرية بلدية المجر الكبير.
٢٥- عامر راجح نصر الربيعي، التوسع الحضري واتجاهاته في مدينة الحلة الكبرى، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢ ، ص١٩٠.
٢٦- مديرية بلدية قضاء المجر الكبير، شعبة تنظيم المدن.

٢٧- مديرية التخطيط العمراني ، محافظة ميسان.
٢٨- حسن خياط ، التركيب الداخلي للمدن ، مجلة الأستاذ ،العدد٣ ،المجلد ١٢ ، ١٩٦٣،ص٨٤.
٢٩- الدراسة الميدانية.
٣٠- محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب، بغداد ، ٢٠١٠، ص٧٤.
٣١- نقلا عن الموقع الالكتروني. www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11716
٣٢- قاسم مهاوي خلاوي ، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩، ص١٧٣.
٣٣- كفاح صالح محمد عبد الله ، توزيع الخدمات العامة في بلدة طمون (محافظة طوباس) بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية(G.I.S) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، برنامج التخطيط الحضري والإقليمي ، كلية الدراسات العلياء ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، ٢٠٠٧ ، ص٦٢.
٢٤- مستشفى المجر الكبير العام ، قسم الإحصاء ، معلومات غير منشورة ، ٢٠١٧,
٣٥- خالد جواد سلمان الشمري ، استعمالات الأرض في ناحية الزبيدية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥،ص ٩٧,
٣٦- قاسم مهاوي خلاوي الزهيري ، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة ، ص٢١٩.
٣٧- مستشفى المجر الكبير ، قسم الإحصاء ، معلومات غير منشورة.
٣٨- مديرية تربية المجر الكبير.
٣٩- خالد جواد سلمان الشمري ، مصدر سابق ، ص٩٨.
٤٠- دائرة ماء المجر الكبير ، معلومات غير منشورة ، ٢٠١٧,
٤١- خالد جواد سلمان الشمري ، مصدر سابق ، ص١٠٣.
٤٢- الدراسة الميدانية.
٤٣- قاسم مهاوي خلاوي الزهيري ، تخطيط المدن الخضراء داخل مدينة العمارة ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥، ص٢٦-٣٥.
٤٤- الدراسة الميدانية.
٤٥- الدراسة الميدانية.
٤٦- الدراسة الميدانية.
٤٧- ظافر إبراهيم العزاوي ، التوسع العمراني وأثرة على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب ، مجلة الفتح ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٥ .
٤٨- مديرية بلدية قضاء المجر الكبير ، مصدر سابق.
٤٩- الدراسة الميدانية.
٥٠- ١٨. اسحق يعقوب القطب ، وعبد الإله ابو عياش ، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ص٢٣٣.
٥١- الدراسة الميدانية .
٥٢- الدراسة الميدانية.
٥٣- الدراسة الميدانية.
٥٤- الدراسة الميدانية.

المصادر:

١-إبراهيم علي العيساوي،مقومات زراعة قصب السكر في قضاءالمجرالكبير وأفاقة المستقبلية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم الجغرافية،كلية الآداب، جامعة البصرة،٢٠٠٣.
٢-اسحق يعقوب القطب ، وعبد الإله ابو عياش ، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي ، وكالة المطبوعات ، الكويت.
٣-أسراء رجب الدليمي ، استعمالات الأرض في ناحية الراشدية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.

٤-امجد محمد علي القره داغي وشازار جمال جلال،اثر المحددات التخطيطية في تقليل الطاقة الاستيعابية لتوسعات المدن(مدينة السليمانية) ، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، مجلد ٢٨، العدد١٩، ٢٠١٠.
٥-بلسم سميح صالح التاية ، التوزيع الجغرافي للسكان في فلسطين ، (الضفة الغربية وقطاع غزة)،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.
٦-حاتم حمودي الجبوري،تحليل واقع التوزيع للخدمات التعليمية في مدينة الكاظمية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،قسم الجغرافية،كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد،٢٠٠٦.
٧-حسن خياط ، التركيب الداخلي للمدن ، مجلة الأستاذ ،العدد٣ ،المجلد ١٢ ، ١٩٦٣.
٨-خالد جواد سلمان الشمري ، استعمالات الأرض في ناحية الزبيدية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
٩-خضير عبد العباس سبع الزبيدي، دور العوامل الاجتماعية المؤثرة في عملية التوسع الحضري(مدينة العمارة) ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤.
١٠-دائرة ماء المجر الكبير ، معلومات غير منشورة ، ٢٠١٧,
١١-شيماء اكرم احمد الجبوري ، التباين المكاني لانواع الكثافات السكانية في محافظة بغداد باستخدام نضم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة بغداد٢٠٠١.
١٢-صلاح مهدي عريبي الزيادي ، تحليل جغرافي لاستعمالات النقل في مدينة العمارة وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،قسم الجغرافية ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩.
١٣-ظافر إبراهيم العزاوي ، التوسع العمراني وأثرة على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب ، مجلة الفتح ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٥ .
١٤- عامر راجح نصر الربيعي، التوسع الحضري واتجاهاته في مدينة الحلة الكبرى، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.
١٥-عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٧.
١٦-عبد الواحد فيصل خليفة ، قضاء المجر الكبير دراسة إقليمية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣.
١٧-عبد مخور نجم ، ظاهرة التصحر في العراق واثارها في استثمار الموارد الطبيعية ، ط١ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٦.
١٨-عصام طالب عبد المعبود السالم ، من خصائص ترب محافظة ميسان ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،١٩٨٩.
١٩-قاسم مهاوي خلاوي ، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩.
٢٠-قاسم مهاوي خلاوي الزهيري ، تخطيط المدن الخضراء داخل مدينة العمارة ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥.
٢١-قائمقامية قضاء المجر الكبير ، لجنة الهجرة والمهجرين ، معلومات غير منشورة ، ٢٠١٧.
٢٢-كاظم شنته سعد،اثر نهر دجلة في تقرير خصائص السطح والتربة في محافظة ميسان،رسالة ماجستير(غير منشورة)،قسم الجغرافية،كلية الآداب،جامعة البصرة ،١٩٩٥.
٢٣-كفاح صالح محمد عبد الله ، توزيع الخدمات العامة في بلدة طمون (محافظة طوباس) بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية(G.I.S) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، برنامج التخطيط الحضري والإقليمي ، كلية الدراسات العلياء ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، ٢٠٠٧.
٢٤-مالك الدليمي ومحمود العبيدي ، التخطيط الحضري و المشكلات الإنسانية ، دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩٠.
٢٥-محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب، بغداد ، ٢٠١٠.

٢٦-مدور وليد ، التحولات الحضرية في منطقة جبلية وادي عبدي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم التهيئة العمرانية ، كلية علوم الأرض ، جامعة قسنطينة ، ٢٠١٠.
٢٧-مديرية التخطيط العمراني ، محافظة ميسان.
٢٨-مديرية بلدية المجر الكبير.
٢٩-مديرية بلدية قضاء المجر الكبير ، معلومات غير منشورة ، شعبة تنظيم المدن ، ٢٠١٣.
٣٠-مديرية بلدية قضاء المجر الكبير، شعبة تنظيم المدن.
٣١-مديرية تربية المجر الكبير.
٣٢-مستشفى المجر الكبير العام ، قسم الإحصاء ، معلومات غير منشورة ، ٢٠١٧.
٣٣-مصطفى راشد محمد مصطفى ، اتجاهات التطور العمراني لبلدة قباطة في ضوء العلاقة المكانية بالتجمعات السكانية المحيطة ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، ٢٠٠٤.
٣٤-نقلا عن الموقع الالكتروني . www.thiqaruni.org
٣٥-نقلا عن الموقع الالكتروني.
www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=11716
٣٦-نقلا عن الموقع الالكتروني: www-thiqaruni.org